ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية

د. الشارف محمد ضو – كلية الآداب – جامعة بني وليد

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فمن المعروف أن الكلام يتكون من اسم ، وفعل ، وحرف ، وما يهمنا هو الاسم ، والاسم منه المعرب ، والمبني ، واتجاهنا إلى المبني ، وهو ستة منها الضمائر التي هي محط رحالنا . ومن الضمائر البارز والمستتر ، وننحو مع البارز ، الذي منه المتصل ، والمنفصل ، ووجهتنا إلى المنفصل ، الذي ينقسم إلى ضمير رفع ، ونصب ، وجر ، وهدفنا ضمير الرفع الذي حوله هذا البحث بعنوان : " **ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية** " تطبيق على النص القرآني الكريم

أتناول فيه ضمير الفصل في عدة مطالب ، فأحاول تعريفه من حيث المعنى اللغوي والاصطلاحي ، ومن حيث الاسمية أو الحرفية ، ومن حيث المحل الإعرابي وعدمه .

فضمير الفصل من الضمائر المنفصلة وهو من الضمائر التي تختص بالرفع ، فلا يفصل بضمير النصب المنفصل ، ولا بالضمير المتصل بأنواعه ، ولكن يؤتى بضمير الرفع المنفصل ، فيكون بين المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : **﴿ ذلك هو الفضل الكبير ﴾** [1] ، ويأتي بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : **﴿ وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ ﴾** [2] ، وقوله تعالى : **﴿ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾** [3] ، وقوله تعالى : **﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴾** [4] وفي كل هذه المواضع لضمير الفصل غاية دلالية وأخرى نحوية يؤديهما بمعنييه اللغوي والاصطلاحي ليعطي مظهرا من مظاهر الجمال لهذه اللغة ، وهو في وظيفتيه ضمن شروط محددة واضحة أكدها النحاة وربما اختلفوا في بعضها .

---

[1]) الشورى 20 .

[2]) الصافات 116 .

[3]) الحجر 50 .

[4]) الصافات 77 .

أ – معنى ضمير الفصل في اللغة والاصطلاح :

قبل البدء بدراسة ضمير الفصل وبيان أحكامه وطرائق استعمالاته لابد من تحديد معناه اللغوي والاصطلاحي ، والوقوف عند الآراء التي قيلت فيه ، مسترشدا بما ذكره أعلام التراث من النحويين واللغويين .

1 –الفصل لغة :

" الفصل مصدر الفعل فَصَلَ يَفْصِلُ ، وهو من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) ، يقال فَصَلَ يَفْصِلُ فَصْلاً والفصل بون ما بين الشيئين ، أو الحاجز بينهما ، والفصل بين الجسد موضع الفصل ، وبين كل فصلين وصل " [1] . قال تعالى : ﴿﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾﴾ [2] .

" والفصل القضاء بين الحق والباطل كالفيصل كحيدر ، هذا هو الأصل ، وقيل الفيصل اسم ذلك القضاء ، والفصل فطم المولود كالافتصال ، يقال : فصل المولود عن الرضاع وافتصله إذا فطمه ، والاسم الفصال ككتاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿﴿ **وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً** ﴾﴾ [3] ، والفصل الحجز بين الشيئين إشعارا بانتهاء ما قبله ، والفصل القطع وإبانة أحد الشيئين عن الآخر " [4] .

2 ـ الفصل في الاصطلاح :

الفصل في الاصطلاح هو أن يؤتى بأحد ضمائر الرفع المنفصلة فيقع بين المبتدأ والخبر مثل قولنا : (محمد هو الصادق) . وذلك لإبعاد شبهة النعت عن الخبر ففي قولنا : محمد الصادق قد يلتبس الأمر على السامع في تمييز مدلول كلمة (الصادق) هل هي صفة لمحمد أم خبر عنه ؟

فلذلك يؤتى بالضمير ليفصل ويبعد الشبهة عن الخبر حتى لا يلتبس بالصفة ويخلص المعنى للخبر دون إيهام النعت أو الصفة .

وذكر سيبويه (180 هـ) الضمائر التي تكون فصلا فقال : " هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا " [5] .

فأشار بـ(هو) إلى ضمائر الغيبة ، وبـ(أنت) إلى ضمائر الخطاب ، وبـ(أنا ونحن) إلى ضمائر المتكلم .

---

[1]) لسان العرب المحيط مادة (ف ، ص ، ل) .

[2]) الحج 17 .

[3]) الأحقاف 14 .

[4]) تاج العروس مادة (ف ، ص ، ل)

[5]) الكتاب 2 / 389 .

فجميع ضمائر الرفع المنفصلة تصلح أن تكون ضمير فصل وإن أهمل الزجاجي (339 هـ) ذكر ضميري المتكلم في معرض حديثه عن ضمير الفصل فقال : " والعرب تسمي هو ، وهما ، وهم ، وهن ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم فصلا بين كل معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى ، وبين معرفة ونكرة تقارب المعرفة ، وذلك في باب الابتداء وفي باب كان ، وإنّ ، والظن وذلك قولك : كان زيد هو المنطلق " [1] .

فلم يذكر الزجاجي (أنا ، ونحن) وقد وردا فصلا في أفصح وأبلغ النصوص العربية وذلك ورودهما في النص الكريم قال تعالى : ﴿﴿ **نَبِّي عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِمُ** ﴾﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾﴾ [3] .

ولا يذهب ذاهب إلى أن الضمير المنفصل للرفع هو ضمير فصل في كل أحواله ، ولكنّ لهذه المسألة (الفصل) أحكاما تحكمها وشروطا تتقيد بها .

وهذا الاصطلاح (الفصل) إنما هو اصطلاح البصريين ، يقول سيبويه : " واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة " [4]

أما نحاة الكوفة فيطلقون عليه مصطلح (العماد) [5] ، يقول الفراء (207 هـ) : " وقوله : ﴿﴿ **وَلاَ يَحْسِبَنَّ الّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا أَتَاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهَ هُوَ خَيْراً لَهُمْ** ﴾﴾ [6] يقال : إنما (هو) ههنا ههنا عماد " [7] .

وقرر وجه الأولوية ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال : " تسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح ؛ لتسمية الشيء باسم معناه في أكثر الألفاظ ولما كان المعنى في هذا الضمير (الفصل) كانت تسميته به أجدر من تسمية الكوفيين ؛ لتسميتهم إياه باسم ملازمه . فكانت تسمية البصرية اظهر " [8] .

---

[1]) شرح جمل الزجاجي لابن هشام 1 / 223 .

[2]) الحجر 49 .

[3]) الحجر 9 .

[4]) الكتاب 2 / 392 .

[5]) ينظر ارتشاف الضرب 2 / 951 .

[6]) آل عمران 180 .

[7]) معاني القرآن للفراء 1 / 248 .

[8]) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل 1 / 650 .

ب ـ وظيفة ضمير الفصل :

يقول أهل البلاغة : الزيادة في المبنى تقتضي غالبا زيادة في المعنى . فلا شك أن لكل كلمة دلالتها ، ولكل حرف أهميته ، وغرضه ، يأتي به المتحدث ليضيف معنى جديدا ، يفهمه المتلقي أو لا يفهمه ، وعدم فهمه لا يلغي معناه الذي سيق من أجله ، فالمطلوب من المتلقي البحث عن المعنى المراد من كل حرف وكل كلمة في التركيب ؛ لأن للألفاظ معاني مباشرة ومعاني غير مباشرة ، ولضمير الفصل عدة معان يرد في الكلام لأجلها .

يقول ابن هشام (ت 761 هـ) : " المسألة الثانية في فائدته وهي ثلاثة أمور : أحدها لفظي ؛ وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سُمي فصلا ؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع ، وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو **﴿﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾﴾** [1] والضمائر لا توصف " [2] .

ويوضح عبارة ابن هشام عباس حسن فيقول : " تلك هي مهمة ضمير الفصل لكنه قد يقع بين ما لا يحتمل شكا ولا لبسا فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق وتأكيد معناه بالحصر والغالب أن يكون ذلك الاسم ضميرا كقوله تعالى : **﴿﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾﴾** [3] ، وقوله : **﴿﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾﴾** وقوله : **﴿﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾﴾** [4] ، وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة ، بل يقع قبل ما لا يصلح صفة ولا تابعا من التوابع أو المكملات " [5] .

فضلا عن أنه يقع قبل الفعل مما لا يترك مجالا للشك أو اللبس في كون ما بعد ضمير الفصل صفة أو تابعا آخر ومثال ذلك : قوله تعالى : **﴿﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾﴾** [6] وقوله تعالى : **﴿﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا ﴾﴾** [7] ، وقوله تعالى : **﴿﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾﴾** [8] .

---

[1]) المائدة 119 .

[2]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 2 / 205 .

[3]) القصص 58 .

[4]) الكهف 38 .

[5]) النحو الوافي 1 / 244 ، 245 .

[6]) فاطر 10 .

[7]) يس 11 .

[8]) النجم 42 .

ومن النحاة من يقول أن الغرض الرئيس من وجود ضمير الفصل في الكلام " دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف " [1] . فبماذا نعلل وجود الفصل في مثل هذه الأمثلة ؟ ولعل الجواب المناسب لهذا السؤال تتمة نص ابن هشام : " والثاني معنوي وهو التوكيد ... والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه " [2] .

فإذا قلنا : المواطن الصالح المؤدي عمله يطلب رفعة وطنه .

كان الكلام فيه شيء من الحيرة واللبس على المتلقي . فهل نريد أن نخبر عن المواطن الصالح بأنه المؤدي عمله ؟ أم نريد أن نخبر بأنه يطلب رفعة وطنه . فكلا المرادين وارد ، وكلاهما يصح ، ولا قرينة توجه مراد الكلام لأيهما . ولكن إذا قلنا : المواطن الصالح هو المؤدي عمله يطلب رفعة وطنه . كان المراد هنا واضحا بيّنا فقولنا يريد أن يخبر عن المواطن الصالح بأنه المؤدي عمله ، فأزال الضمير أو الفصل شبهة الصفة عن كلمة (المؤدي) وخلصها إلى ان تكون خبرا فقط ، ولا شك أن هذه الوظيفة لضمير الفصل وظيفة مشتركة ؛ أعني وظيفة نحوية ووظيفة دلالية .

ولكن إذا نظرنا إلى ضمير الفصل في الآيات الكريمة التالية ، ونظرنا إلى دوره ووظيفته في معانيها لا شك أننا سنلمس وظيفة غير وظيفة تخليص الخبر للخبر .

قال تعالى : ﴿﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿﴿ **نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿﴿ **إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾﴾ [5] ، وقال تعالى : ﴿﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى** ﴾﴾ [6] ، فإذا تأملنا النصوص الكريمة السابقة لوجدنا أن المهمة الرئيسة التي ذكرها بعض النحاة لوجود ضمير الفصل في الكلام (فصل الخبر عن النعت) غير موجودة أصلا فالمراد واضح ومقصود وهو موجه أدق التوجيه ومحدد أدق التحديد ولا لبس على المتلقي حتى في عدم وجود ضمير الفصل ، فلو استعرضنا قوله تعالى ﴿﴿ **إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾﴾ لقلنا : إن الله جل وعز يخبر عن نفسه أنه الغفور الرحيم بوجود الضمير (أنا) أو بعدم وجوده ؛ إلا أن وجود الضمير في هذه الآية والآيات التي سقتها معها فيه معنى غير المعنى الظاهر لضمير

---

[1]) شرح الرضي على الكافية 2 / 461 .

[2]) مغني اللبيب 2 / 105 . وينظر همع الهوامع 1 / 244 .

[3]) الحجر 9 .

[4]) الحجر 49 .

[5]) آل عمران 35 .

[6]) النجم 42 .

الفصل ؛ فوظيفته هنا التأكيد والحصر . فكأن الآية تقول وتحدد أن الغفران والرحمة لا يمكن أن يكونا من غير الله سبحانه وتعالى ، وهما مقصورتان عليه وحده .

قال الزمخشري (ت 538 هـ) : " فقوله تعالى : ﴿﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾﴾ ردٌّ لإنكارهم واستهزائهم في قولهم : يأيها الذي نُزِّلَ عليه الذكر . ولذلك قال ﴿ **إنا نحن** ﴾ فأكد عليهم أنه المنزل على القطع والبتات " [1] وقال أيضا : " تكرير الضمير في قوله ﴿﴿ **إِنِّي أَنَا رَبُّكَ** ﴾﴾ [2] لتوكيد الدلالة وتحقيق المعرفة وإماطة الشبهة " [3] .

ولعل الآتي يوضح مرادنا في هذا الجانب أو المعنى تمام التوضيح " قال تعالى : ﴿﴿ **إِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ** ﴾﴾ [4] ، وقوله : ﴿﴿ **وَأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ** ﴾﴾ [5] ، وقوله : ﴿﴿ **إِنَّ اللهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ** ﴾﴾ [6] فزاد ضمير الفصل في آية الزخرف دون الآيتين الأخريين ؛ وذلك أن أن آية الزخرف قيلت في سياق عبادة عيسى واتخاذه إلها بخلاف غيرها فناسب ذلك تأكيد ربوبية الله " [7] .

وإلى جانب التأكيد الحصر " قال تعالى : ﴿﴿ **أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾﴾ [8] ... وقد تولى الله سبحانه وتعالى جوابهم في هذه المواطن كلها فقال : ﴿ **ألا إنهم هم السفهاء** ﴾ فأكد وحصر السفاهة فيهم " [9] .

وإلى جانب التأكيد والحصر معنى الاختصاص " قال تعالى : ﴿﴿ **إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ** ﴾﴾ [10] تَوَسُّطُ الضمير بين الجزأين مفيد للاختصاص " [11] .

ويذكر صاحب نتائج التحصيل أن ضمير الفصل يفيد الاختصاص ؛ فإذا قلت : كان زيد القائم كان هذا إخبار عن زيد بالقيام ، وإن كان فيه ما فيه من التباس الخبر بالصفة ، وفيه أيضا

---

[1]) الكشاف 2 / 387 .
[2]) طه 11 .
[3]) الكشاف 2 / 531 .
[4]) آل عمران 50 .
[5]) مريم 35 .
[6]) الزخرف 64 .
[7]) التعبير القرآني 147 .
[8]) البقرة 12 .
[9]) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 1 / 89 .
[10]) الكوثر 3 .
[11]) الكشاف 4 / 291 .

إمكانية مشاركة غيره إياه في هذا الخبر (القيام) ولكن إذا قلت : كان زيد هو القائم . أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره . [1]

وندلل على هذا بالآيات الكريمة التالية من سورة النجم ، قال تعالى : ﴿﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَ** ﴾﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى * وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى** ﴾﴾ [3] فخصص بضمير الفصل الأمور الواردة في الآيات لله تعالى ردا على من يدعي أنه يُضحك ويُبْكِي ويُميت ويُحيي ويغني ويقني .

وقال تعالى : ﴿﴿ **وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى** ﴾﴾ [4] " فلم يؤتَ في هذه الجملة بضمير بضمير الفصل كما في اللتين قبلها لعدم الداعي إلى القصر ؛ إذ لا ينازع أحد في أن الله خالق الخلق " [5] .

فلو نظرنا إلى الآيات التي وردت في سورة النجم لرأينا أن هذا الضمير (الفصل) إنما يُذكر في النص القرآني عندما تكون له أهمية وفائدة ، ولا يذُكر تبعا لأي غرض من أغراض الكلام من بلاغة أو فصاحة أو تحسين أسلوب . ولو ذُكر الضمير في قوله : ﴿ **وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى** ﴾ لكان طبيعيا وفق سياق السورة وغير مستغرب ولا مستوحش ، لوجود نظائره في الآيات الأخرى التي تقدمت هذه الآية والتي تأخرت عنها ، ولكن عجيب القرآن وإعجازه في وجود اللفظ المناسب في المكان المناسب وعدم وجوده عند عدم الحاجة إليه ، فعندما لم يدّعِ أحد أنه خلق الزوجين الذكر والأنثى لم يدْعُ الأمر إلى تأكيد اختصاص الله بهذا الأمر فالجميع مسلّم به غير الأمور الأخرى التي ادّعى بعض المشركين والملحدين أن لهم فيها شرك ، فلذلك جاء معها بضمير الفصل ليؤكد ويخصص أن هذه الأمور من الله ولله وحده دون غيره . " ذهبت الوسائط وبقيت الحقائق لله سبحانه وتعالى فلا فاعل إلا هو " [6]

ج ماهية ضمير الفصل من حيث الاسمية أو الحرفية :

اختلف النحاة في ضمير الفصل من حيث هو اسم أو حرف .

---

[1]) ينظر نتائج التحصيل في شرح التسهيل 1 / 666 .

[2]) النجم 42 ، 43 .

[3]) النجم 47 ، 48 .

[4]) النجم 44

[5]) التحرير والتنوير 27 / 147 .

[6]) الجامع لأحكام القرآن 9 / 76 .

ينقل ابن هشام عن الخليل (ت 175 هـ) أنه يقول أن ضمير الفصل اسم ونظيره من الأسماء أسما الأفعال وأل الموصولة [1] ، وهذا مذهب سيبويه وطائفة كبيرة من البصريين [2] .

قال ابن الحاجب (646 هـ) : " ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يُسمى فصلا " [3] .

ويشرح الرضي (ت 686 هـ) قول ابن الحاجب فيقول : " قوله (صيغة مرفوع) لم يقل ضمير مرفوع لأنه اخْتُلِف فيه كما يجئ ، هل هو ضمير أو لا ، ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة مرفوع " [4] . فيوضّح الرضي أن ابن الحاجب احتاط للأمر من الوقوع في الاختلاف حول أن يكون ضمير ضمير الفصل اسما أم حرفا واختار لفظ (صيغة) التي تشمل الاسم والحرف . إلا أن الرضي يقول أن ضمير الفصل أقرب إلى كونه حرفا من كونه اسما ويعلل رأيه بأن ضمير الفصل أفاد معنى في غيره وهذه هي وظيفة الحرف ثم يقول : " لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الاسمية " [5] . فيقول : (لعدم عراقته في الحرفية) وكأنه يرد على من قال بأنه خالص الحرفية ، ويضع ابن يعيش (ت 643 هـ) معيارا لهذه المسألة فيقول : " فإذا جعلته مبتدأ كان اسما فله موضع من الإعراب وهو الرفع بأنه مبتدأ ، والمبتدأ يكون مرفوعا ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو قولك : كان زيد غلامُهُ القائم ، وإذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية وابتزرته إلى حيز الحروف وألغيته كما تلغي الحروف ... فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض " [6] .

فالنحاة كما هو واضح مما سبق اختلفوا في ماهية ضمير الفصل من حيث أحرف هو أم اسم ؟ والواضح من خلال آرائهم ومن خلال البحث أنهم وضعوا مقياسا لاسمية ضمير الفصل أو حرفيته ، فأغلب من قال بأنه حرف يعتمد على كونه لا محل له من الإعراب ، ومن قال بأنه اسم يعتمد على أن له محلا من الإعراب ، وإذا كان هذا هو المقياس لهذا الأمر فربما يمكِّننا من الوصول إلى ترجيح بعد استعراض آرائهم .

---

[1]) ينظر مغني اللبيب 2 / 106 .

[2]) ينظر همع الهوامع 1 / 236 .

[3]) الكافية في النحو 2 / 23 .

[4]) شرح الرضي على الكافية 2 / 455 .

[5]) شرح الرضي على الكافية 2 / 461 .

[6]) شرح المفصل لابن يعيش 3 / 113 .

يقول صاحب الكتاب : " واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر ، وذلك قولك : حسبت زيدا هو خبيرا منك ، وكان عبد الله هو الظريفَ ، وقال عز وجل : ﴿﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾﴾ [1] " [2] .

ويقول الفراء : " وقوله : ﴿﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِنْدِكَ ﴾﴾ [3] في الحق النصب والرفع ؛ إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بهو ، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت الحق وكذلك فافعل أخوات كان ، وأظن وأخواتها " [4] .

فأنت ترى أن الخلاف في هذا قائم بين إمامي المدرستين " ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يُسمى غمادا وله موضع من الإعراب ... وذهب البصريون إلى أنه يُسمى فصلا ... ولا موضع له من الإعراب " [5] .

ولعل من الواجب عليّ أن أعلق على كلمة صاحب الإنصاف (وذهب البصريون) فانقل نص صاحب المقتضب وهو إمام من أئمة البصريين ، يقول : " وتقول كان زيد هو العاقلُ ، تجعل (هو) ابتداء والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقلَ يا فتى . فتجعل (هو) زائدة فكأنك قلت : كان زيد العاقلَ " [6] .

فالخلاف في هذا الموضوع واضح وكبير بين المدرستين النحويتين ؛ إذ الخلاف ليس في فرع من فروع الموضوع وإنما هو في أصل الموضوع ؛ فليس الخلاف في كيفية الإعراب ، أو متى يعرب ومتى يهمل ، ولكنّ الخلاف في الإعراب نفسه يكون أو لا يكون الأمر الذي يصعب معه مجرد التفكير في ترجيح أحد الآراء .

إلا أنني عند استعراض كلام سيبويه في كتابه وجدته يقول : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول أظن زيدا أبوه خيرٌ منه ، ووجدت عمرا أخوه خيرٌ منه . فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة (ت 145 هـ) كان يقول : أظن

---

[1]) سبأ 6

[2]) الكتاب 2 / 390 .

[3]) الأنفال 32 .

[4]) معاني القرآن للفراء 1 / 409 .

[5]) الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 706 .

[6]) المقتضب 4 / 103 .

زيدا هو خيرٌ منك . وحدثنا عيسى (ت 149 هـ) أن ناساً كثيراً يقرؤونها : ﴿﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾﴾ [1] ... وكان أبو عمرو يقول : إن كان لهو العاقلُ " [2].

فلا شك أن سؤالا يطرح نفسه وبشدة هنا ، وهو من أين أخذ سيبويه اللغة ؟

وهو يقول : " وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ " فيروي عن رؤبة ويروي عن عيسى مشافهة بقوله : " حدثنا عيسى " ويروي عن أبي عمرو وهؤلاء هم شيوخه وواسطتة إلى لغة العرب فمن المعلوم أن سيبويه لم يرحل إلى بوادي العرب لطلب اللغة . فكيف يتسنى له أن يقول : " واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ... " ، فكان الأولى به وقد تجمعت عنده تلك الروايات أن يقول : ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات مثل ما ورد في شرح المفصل لابن يعيش حيث جاء فيه : " ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم يكن وذلك نحو قولك : ما ظننت أحداً هو خيرٌ منك . فأحدا مفعول أول وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني ... وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه " [3] .

ونخلص إلى أن ضمير الفصل له موضع من الإعراب على رأي كثير من أهل اللغة المستعملين والمقعدين ، " يحتمل في نحو ﴿﴿ **كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** ﴾﴾ [4] ونحو ﴿﴿ **إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ** ﴾﴾ [5] الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده . وفي نحو ﴿﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ** ﴾﴾ [6] ونحو زيد هو العالم ، وإن عمرا هو الفاضل ، الفصلية الابتداء دون التوكيد ؛ لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية الثالثة ... ويحتمل الثلاثة في نحو أنت أنت الفاضل ، ونحو ﴿﴿ **إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ** ﴾﴾ [7] " [8] .

" وإنما تتعين فصلية هذا الضمير في صورتين : الأولى : أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم ؛ إذ لا تمكن الابتدائية لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد ؛ لأن المضمر لا يؤكد الظاهر . والثانية : أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو : إنْ

---

[1]) الزخرف 76 . الظالمون عبد الله وأبي زيد النحويين . ينظر البحر المحيط 8 / 27 .

[2]) الكتاب 2 / 293 .

[3]) شرح المفصل لابن يعيش 3 / 112 .

[4]) المائدة 119 .

[5]) الأعراف 112 .

[6]) الصافات 165 .

[7]) المائدة 118 .

[8]) مغني اللبيب 2 / 106 .

كان زيدٌ لهو الفاضل ، وإنْ ظننت زيداً لهو الفاضلَ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه " [1] .

وإذا تتبعنا ضمير الفصل في النص القرآني لوجدنا الآتي :

الصورة الأولى : (أن يليه منصوب ويسبقه ظاهر منصوب) ورد ضمير الفصل بهذه الصورة في النص الكريم متلو بمنصوب ولكنه جاء مسبوقا بضمير في محل نصب في أغلب حالات وروده ، الأمر الذي يسمح بإعرابه ضمير فصل ، أو توكيد للضمير السابق ؛ حيث يجتلب ضمير الرفع ليحل محل ضمير النصب قال تعالى : ﴿﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً** ﴾﴾ [2] . فإذا ما أنعمنا النظر في الضمير (أنا) لوجدناه واضح المعنى والدلالة على أنه يؤكد الضمير السابق له (الياء) المحذوفة للتخفيف وإن اختلفا الضميران فالأول ضمير نصب في أصل وضعه ، والثاني ضمير رفع في أصل وضعه ، ولكن الأهم من ذلك كله في نظري هو المعنى الذي جاءت التراكيب اللغوية جميعها لأجله . فأيهما أولى بالقول إن الضمير في هذه الآية ومثيلاتها ضمير فصل لا محل له من الإعراب ؟ أم نقول حسب المعنى الظاهر هو توكيد للضمير السابق ؛ إذ الضميران للمتكلم نفسه . فلا شك أن الأولى عندي هو الثاني ؛ فكل ما له معنى من الأسماء له إعراب . وهذا الضمير أصيل في أسميته ومعناه ظاهر بيّن . ومن هنا نبطل كون ضمير الفصل في هذه الصورة لا محل له من الإعراب سوى أنه ضمير فصل لا غير .

أما الصورة الثانية التي يتعين فيها ضمير الفصل ضمير فصل ولا محل له من الإعراب : أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق . وهذه الصورة أو الهيئة لهذا الضمير لم تقع في النص القرآني ـ محل البحث ـ مطلقا ؛ إذ جاء ضمير الفصل في النص الكريم مقرونا بلام الفرق في مواضع كثيرة ولكنه في كل تلك المواضع كان متلوا باسم مرفوع ، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿﴿ **إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ** ﴾﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ** ﴾﴾ [5] .

---

[1]) همع الهوامع 1 / 240 ، 241 .

[2]) الكهف 18 .

[3]) آل عمران 61 .

[4]) هود 37 .

[5]) الصافات 165 .

ومن خلال ما تقدم نرجِّح أن يكون ضمير الفصل اسما وعريق في إسميته ، وهو في التراكيب التي ورد فيها له أكثر من وجه إعرابي ما يؤكد أنه اسم ، فله الابتداء ، وله التوكيد ، وله البدلية ، وله الفصل .

ثبت مصادر البحث :

ـ القرآن الكريم برواية قالون عن نافع .

. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، دار الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1998 م

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة 1961 م .

. تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة ، الطبعة الأولى 1306 هـ .

. التعبير القرآني ، فاضل صالح السامرائي ، دار عمار . جمعية عمال المطابع ، عمّان الأردن الطبعة الثانية 2002 م .

. تفسير التحرير والتنوير ، تأليف محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .

– تفسير القرآن العظيم ، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، دار الأندلس للطباعة وللنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1980 م .

. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الخامسة 1996 م .

– شرح جل الزجاجي لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، دراسة وتحقيق الدكتور علي محمد عيسى ، عالم الكتب مكتبة النهضة العلمية ، الطبعة الثانية 1988 م .

. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس 1978 م .

. شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب بيروت

. كتاب الكافية في النحو ، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف الحاجب النحوي المالكي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

. الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ن ، دار الجبل بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1991 م .

. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، سنة الطبع 1972 م .

. لسان العرب المحيط ، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم ، قدّم له عبد الله العلايلي ، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط ، دار الجبل بيروت . دار لسان العرب بيروت 1988 م .

. معاني القرآن لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية .

. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب بيروت .

. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، تحقيق مصطفى الصادق العربي ، الكتاب والتوزيع والإعلان

. النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف بمصر .

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية 1987 م .